

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي

(1) الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي

يُعرف الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي لاقتصاد ما بأنه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج.

وبصفة عامة يمكن تقسيم النشاط الاقتصادي إلى عدة قطاعات، وذلك وفقاً لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة الذي تتبعه غالبية البلدان العربية، كالتالي :

الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك

يشتمل هذا القطاع على الزراعة والإنتاج الحيواني والخدمات الزراعية والصيد وتكاثر الطرائد والغابات وتقطيع الأخشاب وصيد الأسماك.

الصناعات الاستخراجية

يشتمل هذا القطاع على المناجم والمحاجر. ويختص أساساً بعمليات الاستخراج والتحضير والمعالجة الإضافية للمواد الصلبة مثل الفحم والمعادن والخام، والسوائل كالنفط الخام، والغازات كالغاز الطبيعي. كما يشمل هذا القطاع على المناجم الباطنة والسطحية والمحاجر والآبار وكافة الأنشطة المكتملة لتركيز المعادن الخام وإعادة معالجة مواد خام أخرى لأغراض التسويق.

التشييد

ويشتمل هذا القطاع بصورة رئيسة على المقاولين العاميين والخاصين المرتبطين بشكل رئيس بعقود البناء والتشييد ويأخذ المقاولون العامون على عاتقهم المشاريع الكاملة بينما يرتبط المقاولون الخاصون بجزء من العمل في مشروع للبناء والتشييد، مثل أعمال البياض أو الأعمال الصحية أو توريد معدات التسخين والتكييف أو أعمال الحفر والأساسات أو تصليح هياكل البناء. وقد يتعاقد المقاولون الخاصون على مقاولات من الباطن مع المقاول العام أو مباشرة من الجهة المنفذة لمشروع البناء والتشييد.

الصناعات التحويلية

يعنى هذا القطاع بعمليات التصنيع التي تقوم بالتحويل الآلي أو الكيميائي لمواد عضوية أو غير عضوية إلى منتجات جديدة، سواء تم هذا العمل آلياً أو يدوياً، في مصنع أو في بيت العامل، وسواء تم بيع المنتجات بالجملة أو بالتجزئة، ويتضمن هذا القطاع عدداً من الصناعات المختلفة، من بينها صناعة الغزل والنسيج، والملابس، والصناعات الغذائية والكيمياوية، والبتروكيمياوية، والصناعات الكهربائية والإلكترونية، وصناعة المعدات الرأسمالية، ووسائل النقل وغيرها.

الغاز والماء والكهرباء

يشمل هذا القطاع توليد وتحويل وتوزيع الكهرباء بصورة رئيسة بغرض البيع وتصنيع الغاز، وتوزيع الغاز الطبيعي والمصنّع، وإنتاج وتوزيع البخار والماء بغرض البيع.

النقل والمواصلات

يشمل هذا القطاع النقل البري والجوي والبحري والخدمات المرتبطة بها، بما في ذلك التخزين، والمواصلات. وهذه القطاعات الفرعية تباع خدماتها بأسعار تقارب أسعار التكلفة. كما أن الحكومة تقوم بأداء بعض من هذه الخدمات مجاناً أو بأسعار لا تعكس سعر التكلفة، ولكن يتم تصنيف الوحدات التي تؤدي هذه الخدمات تحت قطاع الخدمات الحكومية الذي سيرد ذكره فيما بعد.

التجارة والمطاعم والفنادق

يشمل هذا القطاع تجارة الجملة والمفرق، والمطاعم والمقاهي وأماكن الأكل والشرب، التي تقوم ببيع المأكولات والمشروبات الجاهزة للاستهلاك في الحوانيت وأكشاك الباعة المتجولين، كما يشمل أيضاً خدمات الغذاء المتنقلة في المصانع والمكاتب والنوادي. الخ، ويضم هذا القطاع أيضاً الفنادق والغرف المفروشة للإيجار وأماكن المبيت الأخرى التي تستخدم للسكن في لقاء مبلغ من المال سواء كانت عامة أو مقصورة على أعضاء مؤسسة محددة.

المصارف والتأمين

ويشمل هذا القطاع ، قطاعين فرعيين هما :

المؤسسات المالية

وتنقسم بدورها إلى ثلاث مجموعات فرعية هي :

• المؤسسات النقدية

(المصرف المركزي - المصارف التجارية - مصارف الادخار التي تستلم الودائع الجارية - المصارف الأخرى التي تحفظ الودائع).

• المؤسسات المالية الأخرى

(مصارف الادخار- جمعيات البناء- اتحادات التوفير والقروض- مؤسسات الائتمان الزراعي- مصارف التنمية الصناعية - مؤسسات التمويل وإعادة الخصم - مؤسسات الائتمان الشخصي - شركات الائتمان والاستثمار - سماسرة الأوراق المالية والسلع - المتعاملون في أسواق الأوراق المالية - المكتتبون).

• الخدمات المالية

(المتعاملون في النقد الأجنبي - الوحدات المتعاملة بشكل رئيس في صرف الصكوك أو تحويل النقد أو تأجير خزائن الإيداع - المقرضون ومحال المراهنات - الأوراق المالية - تبادل السلع والسبائك المعدنية - الاستشارات والأبحاث الاستثمارية - خدمات أسعار أسواق الأوراق المالية - سماسرة الإيجارات وبراءات الاختراع - والمتعاملون والمكتتبون).

صناديق التأمين والتقاعد

وتشمل الذين يشتغلون في كافة أنواع التأمين على الحياة، والحريق، والتأمين البحري والحوادث، والصحة، والالتزام المالي، والإصابات، وتأمين الأمانة، والكفالة، وعملاء وسماسرة التأمين (البوالص)، والمؤسسات التي تخدم رجال التأمين، والمستشارين لحملة عقود ووثائق التأمين، كما تشمل أيضاً أنظمة التقاعد التي تعمل بصورة مستقلة والتي أنشئت بغرض تأمين دخول الأفراد عند التقاعد، وذلك لمجموعات محددة من الموظفين.

الإسكان

يشمل هذا القطاع إيجار العقارات، وإدارة وتشغيل المباني السكنية وغير السكنية وتقسيم وتطوير الأراضي والعقارات.

الخدمات الحكومية

تشمل الخدمات الحكومية الإدارة العامة، والدفاع، والأعمال الصحية، والخدمات التربوية، وتشغيل المعاهد العلمية والأبحاث، والخدمات الطبية والبيطرية، وخدمات التكافل الاجتماعي.

الخدمات الأخرى

يندرج تحت هذا القطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية، مثل الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والتتقيفية، وخدمات الإصلاح، والتنظيف والصباغة، وخدمات شخصية متفرقة، وكذلك الخدمات المنزلية التي يقدمها منزل لآخر.

النتاج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة

مجموع المساهمات الصافية للقطاعات الاقتصادية المذكورة أعلاه في الإنتاج، بعد خصم رسوم الخدمات المصرفية المحتسبة من قطاع المصارف والتأمين.

صافي الضرائب غير المباشرة

الفرق بين الضرائب غير المباشرة (المدفوعات الإلزامية التي تدفعها المؤسسات إلى الحكومات والهيئات الحكومية والتي تعتبرها المؤسسات جزءاً من تكاليف الإنتاج لديها، وتشمل الضرائب على الإنتاج أو البيع أو الشراء أو استخدام السلع والخدمات ورسوم الاستيراد)، والإعانات (المنح التي تستلمها المنشآت الخاصة والشركات العامة من الحكومة والتي تمثل إضافات على إيرادات أولئك المنتجين من مبيعات إنتاجهم).

(2) الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة مضافاً إليه صافي الضرائب غير المباشرة.

(3) الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

بالإضافة إلى طريقة القيمة المضافة، يستخلص الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق، التي يتم فيها تجميع قيم السلع الاستهلاكية والخدمات النهائية الاستهلاك النهائي بشقيه التي أنفق عليها القطاع العائلي (الأفراد) والمؤسسات الخاصة التي لا تبغي الربح والحكومة، وإجمالي تكوين رأس المال (الاستثمار)، وصافي الصادرات (أي فجوة الموارد).

وفيما يلي نورد تعريفاً مختصراً لكل بند من بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي.

الاستهلاك الخاص

الإنفاق الخاص للقطاع العائلي (الأفراد) والمؤسسات الخاصة التي لا تبغي الربح، على سلع الاستهلاك الجاري (المشتريات من جميع أنواع السلع باستثناء الأراضي والمباني) والخدمات، ناقصاً منها صافي مبيعاتهم من السلع المستعملة، زائداً صافي قيمة الهدايا العينية التي يتحصل عليها الأفراد من بقية أنحاء العالم.

الاستهلاك العام

الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المستخدمة لأغراض الاستهلاك الجاري، وتتمثل في الأجور والرواتب التي تدفعها الحكومة (أي قيمة إجمالي إنتاج المنتجين لخدمات الدولة)، زائداً ما تشتريه الحكومة من قطاع الأعمال وبقية أنحاء العالم من السلع والخدمات، ناقصاً ما تبيعه منها إلى قطاع الأعمال والقطاع العائلي.

الاستهلاك النهائي

مجموع كل من الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام.

الاستثمار

إجمالي تكوين رأس المال الثابت زائداً التغير في المخزون حيث:

• إجمالي تكوين رأس المال الثابت:

الإنفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة، زائداً الإضافات والتجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة، زائداً قيمة أعمال البناء تحت الإنشاء.

• التغير في المخزون:

صافي التغير في كمية المخزون من المواد الأولية والبضائع تامة الصنع وغير تامة الصنع الموجودة بالمخازن أو أماكن العمل في نهاية العام.

الصادرات من السلع والخدمات:

تمثل قيم السلع المباعة من المقيمين بالدولة إلى غير المقيمين، وقيم الخدمات المؤداة بمعرفة المنتجين المقيمين إلى غير المقيمين، على أساس القيمة السائدة للسلع والخدمات في السوق وقت التعامل. وتشتمل هذه القيمة على تكلفة السلع والخدمات المصدرة وتكلفة نقلها إلى حدود الدولة المصدرة، وكذلك رسوم التصدير، وأحياناً تشتمل على تكلفة تفريغ السلع على ظهر وسيلة النقل، وهذا الأساس يعرف بالقيمة (فوب).

الواردات من السلع والخدمات:

تمثل قيم السلع المباعة من غير المقيمين إلى المقيمين بالدولة، وقيم الخدمات المقدمة من غير المقيمين إلى المقيمين بالدولة على أساس القيمة (سيف)، والتي تتألف من تكلفة السلع والخدمات، ورسوم التأمين وتكلفة

الشحن حتى الحدود الجمركية للبلد المستورد، مع ملاحظة أن تلك السلع والخدمات لكل من الصادرات والواردات لا تشمل قيمة المعدات العسكرية المحولة بين الحكومات.

فجوة الموارد

يطلق عليها أحياناً "صافي الصادرات" أي الصادرات من السلع والخدمات، ناقصاً الواردات من السلع والخدمات، زائداً صافي الهبات العينية، وصافي الصادرات التي تتم عن طريق التحويلات الدولية.

(4) الناتج القومي الإجمالي

يعطي تجميع قيم بنود الإنفاق سلفة الذكر قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ولكن هناك جهات عديدة شاركت في إحداث هذا الناتج داخل الدولة المعنية. هذه الجهات خليط من عوامل الإنتاج الوطنية وعوامل الإنتاج الأجنبية. لذلك فإن الحصول على رقم للناتج يرتبط بالمقيمين داخل الوطن خلال فترة زمنية هو أمر هام. وهذا يجعلنا نتطرق إلى ما يسمى بالناتج القومي الإجمالي وكيفية إيجاده. ويتسنى لنا ذلك عن طريق تحديد:

• صافي عوامل الإنتاج من الخارج

يقصد به الفرق بين الدخول المستحقة لعوامل الإنتاج الوطنية نتيجة مساهمتها في الناتج المحلي للدول الأخرى والدخول المستحقة لعوامل الإنتاج الأجنبية التي ساهمت في الناتج المحلي للبلد المعني. ومن ثم فإن:

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج.

ثانياً: النقود والمالية العامة

(1) النقود

العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية غير الحكومية بالعملة المحلية.

(2) شبه النقود

الودائع الآجلة والادخارية غير الحكومية بالعملة المحلية والأجنبية، والودائع بالعملة الأجنبية للمقيمين.

(3) السيولة المحلية

النقود مضافاً إليها شبه النقود.

- (4) **النقود الاحتياطية أو القاعدة النقدية**
العملة المصدرة، وهي تتكون من العملة لدى الجمهور مضافاً إليها العملة المحلية لدى المصارف التجارية، والودائع الجارية لكل من المصارف التجارية والقطاع الخاص بالعملة المحلية لدى السلطات النقدية.
- (5) **الاحتياطيات المصرفية**
العملة المحلية لدى المصارف التجارية والودائع الجارية لتلك المصارف لدى السلطات النقدية بما في ذلك الاحتياطي الإلزامي.
- (6) **الودائع المصرفية**
الودائع الجارية، والودائع الآجلة والادخارية، والودائع الحكومية لدى المصارف التجارية.
- (7) **المكرر النقدي**
نسبة السيولة المحلية إلى القاعدة النقدية.
- (8) **الائتمان المحلي**
صافي الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي إلى الحكومة، بالإضافة إلى الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي إلى المؤسسات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص، شاملاً المصارف المتخصصة.
- (9) **صافي موقف الحكومة تجاه الجهاز المصرفي**
القروض المقدمة إلى الحكومة من قبل الجهاز المصرفي، ناقصاً الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي.
- (10) **صافي الموجودات الأجنبية**
الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي، ناقصاً المطلوبات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي.
- (11) **صافي البنود الأخرى**
بنود متفرقة منها حسابات رأس المال والاحتياطيات والأصول والخصوم غير المصنفة لكل من المصرف المركزي والمصارف التجارية.
- (12) **الإيرادات الحكومية**
جميع المتحصلات الحكومية بمقابل أو بدون مقابل غير واجبة السداد. وتقسم إلى إيرادات ضريبية وغير ضريبية.

(13) المنح
المتحصلات الحكومية بدون مقابل غير واجبة السداد، وهي نوعان: الأول يرتبط بمشروع أو برنامج حكومي، والثاني يوفر دعماً لتغطية نفقات الحكومة بشكل عام. وتضاف المنح إلى الإيرادات الحكومية بصفتها عاملاً يؤدي إلى تخفيض العجز لا إلى تمويله.

(14) النفقات الحكومية
جميع مدفوعات الحكومة بمقابل أو بدون مقابل غير واجبة السداد سواء كانت لأغراض جارية أو رأسمالية.

(15) صافي الإقراض الحكومي
الإقراض الحكومي ناقصاً السداد، ويضم معاملات الحكومة في الاستحقاقات على المؤسسات العامة، بحيث يغطي الدين وأسهم رأس المال والمدفوعات والمتحصلات.

(16) رصيد الحساب الجاري الادخار الحكومي
الإيرادات الحكومية والمنح ناقصاً الإنفاق الجاري. ويختلف ذلك عن الادخار الحكومي الذاتي الذي يمثل الإيرادات بدون المنح المقبوضة ناقصاً الإنفاق الجاري، ويقاس جهد الحكومة الذاتي للادخار.

(17) العجز الكلي
زيادة الإنفاق بما فيه الإقراض الحكومي على المتحصلات من الإيرادات والمنح، الذي تغطيه الحكومة بالالتزام بالسداد الدين أو السحب من حيازتها من الأموال السائلة أو كليهما معاً.

(18) الفائض الكلي
زيادة المتحصلات من الإيرادات والمنح على الإنفاق الحكومي بما فيه الإقراض.

(19) التمويل
التغير في التزامات الحكومة الخاصة بالتسديدات اللازمة لتغطية الفرق بين مدفوعات الحكومة عن الإنفاق وصافي الإقراض ومتحصلاتها من الإيرادات والمنح. ويعادل التمويل من حيث تعريف العجز أو الفائض ولكن بعلامة جبرية عكسية.

والتمويل على نوعين: الأول خارجي، والثاني محلي، يشتمل على التغير في الودائع الحكومية والسلف المقدمة من المصرف المركزي، بالإضافة إلى صافي الاقتراض المحلي الذي يتضمن الانتماء الممنوح للحكومة من المصارف التجارية ومصادر التمويل المحلية الأخرى كحصول إصدار السندات وأذون الخزانة.

وفي حالة عدم مشاركة القطاع الخاص (غير المصرفي) بقدر معين في سوق رأس المال بالشكل الذي يؤهله لإقراض الحكومة، فإن التمويل المحلي للعجز يقتصر على إقراض الحكومة من الجهاز المصرفي وسحبها من الأرصدة النقدية.

(20) صافي الاقتراض المحلي

اقتراض الحكومة من البنك المركزي والمصارف التجارية ومصادر التمويل الأخرى المحلية.

(21) مجمل المتحصلات الخارجية

جميع متحصلات الحكومة بمقابل أو بدون مقابل واجبة أو غير واجبة السداد، سواء كانت لأغراض تمويل الإنفاق الحكومي أو لتمويل العجز المالي. وتشتمل على المنح والاقتراض من المصادر الخارجية.

(22) مجمل المتحصلات المحلية

جميع متحصلات الحكومة بمقابل أو بدون مقابل واجبة أو غير واجبة السداد. وتتضمن الإيرادات الضريبية وغير الضريبية بالإضافة إلى الانتماء المحلي الممنوح للحكومة من قِبَل الجهاز المصرفي ومصادر التمويل المحلية الأخرى.

ثالثاً : التجارة والمدفوعات

(1) ميزان المدفوعات

بيان إحصائي عن فترة زمنية معينة يوجز بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي، ويشتمل على:

- أ- المعاملات في السلع والخدمات والدخل.
- ب- المعاملات في الأصول المالية والخصوم.
- ج- التحويلات (بدون مقابل)، والقيود المقابلة لغرض الموازنة المحاسبية.

(2) الميزان التجاري

يُعرف بأنه :

(إجمالي الصادرات السلعية) ناقصاً (إجمالي الواردات السلعية) حيث أنه يتم تقييم:

- أ- إجمالي الصادرات السلعية على أساس القيمة (فوب).
- ب- إجمالي الواردات السلعية على أساس القيمة (فوب).

(3) ميزان السلع والخدمات والدخل

ويشمل :

- الميزان التجاري، بالإضافة إلى ميزان الخدمات الذي يتضمن خدمات النقل، والسفر، وخدمات الاتصالات، والتأمين، والخدمات المالية، وخدمات الحساب الآلي، والخدمات الشخصية والمهنية والترويحية، والخدمات الحكومية كما يتضمن ميزان الدخل ويشمل تعويضات العاملين ودخل الاستثمار.
- التحويلات الجارية: هي القيود الموازنة للتغيرات في ملكية الموارد الحقيقية أو البنود المالية بين مقيمين وغير مقيمين دون أن تتضمن المعاملة قيمة اقتصادية مقابلة سواء كان تغير الملكية طوعياً أو اختيارياً. ولا تتضمن التحويلات الجارية تحويل ملكية الأصول، والإعفاء من الديون بالتوافق بين الطرف الدائن والمدين، وكذلك التحويلات النقدية المرتبطة أو المشروطة بحيازة الأصول أو التخلي عنها.

(4) الميزان الجاري

ميزان السلع والخدمات والدخل بالإضافة إلى التحويلات الجارية (بدون مقابل)، التي تشمل تحويلات المهاجرين والعمال، وكذلك التحويلات الجارية الرسمية (بدون مقابل).

(5) الميزان الكلي

يشمل جميع بنود ميزان المدفوعات، باستثناء الموجودات الاحتياطية، وعلى ذلك فإن رصيد الميزان الكلي يساوي التغير في الاحتياطيات.

(6) الاحتياطيات الدولية (الإجمالية)

تتكون من الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها بحيث تكون رهن استخدامها في تمويل اختلالات المدفوعات، وتتضمن الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة، ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، وأرصدة النقد الأجنبي بما في ذلك العملات والودائع والأوراق المالية.

(7) تغطية الاحتياطيات للواردات

عدد أشهر الاستيراد التي يمكن سدادها بقيمة الاحتياطيات الدولية، وفقاً للأسعار الجارية للواردات.

رابعاً : أسعار الصرف

الربط بعملة مفردة

يربط البلد عملته بعملة رئيسية مثل الدولار الأمريكي أو الفرنك الفرنسي. ولا تتدخل السلطات المختصة في تحديد سعر الربط أو تقوم بتحديد سعر الربط إلا في حالات معينة. ويُلاحظ أن الربط بعملة مفردة ثابت بالنسبة لعملة الربط فقط، حيث تعتبر العملة من الناحية العملية معومة بالنسبة لجميع العملات الأخرى.

الربط بسلة من العملات

يتم اختيار نظام الربط بسلة من العملات المتاحة، مثل حقوق السحب الخاصة وسلات العملات الأخرى، التي تركز عادة على عملات أهم الشركاء التجاريين للبلد.

التعويم المدار

يتدخل المصرف المركزي بانتظام لتعديل سعر العملة وفق مجموعة من المؤشرات، مثل الفجوة بين العرض والطلب في سوق الصرف، ومستويات أسعار الصرف الفورية في المستقبل، وأسواق سعر الصرف الموازية.

التعويم الحر

يُترك لسعر الصرف حرية التغير بشكل مستمر عبر الزمن، بما يتفق وقوى السوق، ويقتصر تدخل السلطات في هذه الحالة على التأثير على سرعة التغير في سعر الصرف فقط، وليس الحد من ذلك التغير.

خامساً: الدين العام الخارجي

مجموع الدين العام الخارجي القائم في الذمة

يتكون من الدين طويل الأجل الحكومي والمضمون حكومياً، والدين الخاص طويل الأجل غير المضمون، واستخدام تسهيلات صندوق النقد الدولي، ويتضمن الأرقام المعلنة فقط.

الدين العام طويل الأجل

الدين الذي يزيد أجله الأصلي أو الذي جرى تأجيله، عن عام واحد، والمستحق لغير المقيمين، وواجب السداد بعملة أجنبية، أو سلع أو خدمات.

الدين العام الخارجي

التزام خارجي على دين حكومي، بما في ذلك الحكومة الوطنية، أو إحدى ملحقاتها من أقسام ووكالات، والأجهزة الحكومية المستقلة.

الدين المضمون حكومياً

التزام خارجي على مدين خاص تضمن سداه جهة حكومية.

الدين الخاص غير المضمون

التزام خارجي على مدين خاص لا تضمنه جهة حكومية.

الدين قصير الأجل

الذي يمتد أجله لسنة واحدة أو أقل.

ائتمان الصادرات

يتضمن ائتمان الصادرات من مصادر رسمية، وائتمان الموردين، والائتمان المصرفي المضمون حكومياً أو المؤمن عليه من قبل وكالة ضمان ائتمان الصادرات، سواء كان طويل أم قصير الأجل.

الديون من المصادر الرسمية، وتتضمن :

- القروض متعددة الأطراف من المنظمات الدولية والإقليمية، وغيرها من الوكالات التي يشارك فيها عدد من الحكومات.
- القروض الثنائية من الحكومات ووكالاتها، بما في ذلك المصارف المركزية، ومن الأجهزة الحكومية المستقلة، كصناديق التمويل الوطنية، والوكالات الرسمية لائتمان الصادرات.

الديون من المصادر الخاصة، وتتضمن :

- السندات التي تصدرها جهات خاصة وتباع لجهات أجنبية.
- القروض من المصارف والمؤسسات المالية الخاصة.
- الائتمان من المصادر الخاصة الأخرى مثل ائتمان المنتجين والمصدرين وغيرهم من الموردين، والائتمان المصرفي المضمون من وكالة ضمان ائتمان الصادرات.

خدمة الدين

المدفوعات الفعلية سداداً للأصل والفوائد خلال العام.

سادساً: العون الإنمائي

المساعدات الإنمائية الرسمية

القروض والمنح المقدمة بشروط مالية ميسرة، من قِبَل مصادر رسمية، بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشمل قيمة المعونات والمساعدات الفنية. وتعد التدفقات المالية ميسرة، عندما تكون شروط الإقراض الخاصة بها أكثر مواتية للمقترض، من تلك التي يمكن الحصول عليها من خلال معاملات السوق العادية، وتعرف التدفقات الميسرة بأنها تلك التي تحوي عنصر منح يبلغ 25 في المائة على الأقل.

عنصر المنحة

الفرق بين القيمة الاسمية الأصلية للقروض والقيمة الحالية المخصومة لخدمة الدين كنسبة مئوية من القيمة الاسمية الأصلية، ويقاس باحتساب الفرق بين القيمة الاسمية لمبلغ القرض وبين مجموع القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض الأقساط والفوائد التي تدفع منذ بدء عقد القرض حتى انتهاء أجل السداد، مخصومة على أساس سعر خصم معين، منسوباً إلى القيمة الاسمية للقرض. علماً بأن سعر الخصم المستخدم تقليدياً في حساب القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض هو 10 في المائة.

ويستخدم عنصر المنح لبيان ومقارنة درجة اليسر في المساعدات المقدمة بموجب مختلف الشروط، التي تشمل فترة السماح ومدة السداد وسعر الفائدة.

سابعاً: المؤشرات الاجتماعية

معدلات القيد في مراحل التعليم

معدل القيد الإجمالي هو عدد المقيدون في أي مستوى تعليمي، سواء كانوا ينتمون أو لا ينتمون إلى فئة العمر المناسبة، كنسبة مئوية من السكان الذين يندرجون تحت فئة العمر المناسبة لهذا المستوى. أما معدل القيد الصافي فهو النسبة المئوية لعدد المقيدون بمستوى تعليمي معين ممن ينتمون إلى فئة العمر المناسبة، إلى السكان الذين يندرجون تحت فئة العمر المناسبة لهذا المستوى.

الفجوة بين الإناث والذكور

مجموعة من التقديرات الوطنية والإقليمية وغيرها من التقديرات، تنسب فيها جميع الأرقام الخاصة بالإناث إلى ما يقابلها من الأرقام الخاصة بالذكور على أن يكون الرقم القياسي للذكور يساوي 100.

الحصول على الخدمات الصحية

نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات الصحية المحلية الملائمة، سيراً على الأقدام أو باستخدام وسائل الانتقال المحلية فيما لا يزيد عن ساعة.

معدل وفيات الرضع

عدد الوفيات سنوياً من الأطفال خلال السنة الأولى من العمر لكل ألف طفل يولدون أحياء، وبمزيد من التحديد، احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة واكمال السنة الأولى من العمر بالضبط.

معدل الوفيات دون الخامسة

العدد السنوي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف طفل يولدون أحياء وبمزيد من التحديد، احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة واكمال السنة الخامسة من العمر بالضبط.

معدل وفيات الأمهات

عدد وفيات النساء لأسباب تتعلق بالحمل، سنوياً، لكل مائة ألف طفل يولدون أحياء.

القوة العاملة

السكان النشطون اقتصادياً بما في ذلك القوات المسلحة والمتعطلون، ولا يدخل في عداد القوة العاملة العاملون في المنازل أو من يقدمون الرعاية الإنسانية دون مقابل.

نسبة الإعاقة

نسبة السكان تحت سن 15 سنة، وفوق سن 64 سنة من إجمالي السكان في سن العمل.

العمر المتوقع عند الولادة

عدد السنوات التي من المتوقع أن يحياها طفل حديث الولادة في حالة استمرار أنماط الوفاة السائدة وقت ولادته على ما هي عليه طوال حياته.

معدل القراءة والكتابة بين الكبار

النسبة المئوية للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة أو أكثر، والذين يستطيعون أن يقرأوا وأن يكتبوا بفهم، فقرة بسيطة وموجزة عن الحياة اليومية.

انخفاض الوزن عند الولادة

النسبة المئوية للأطفال الذين يولدون أقل من 2.500 جرام.

متوسط عدد سنوات الدراسة

متوسط عدد السنوات التي حصل عليها كل شخص عمره 25 سنة أو أكثر.

الإنفاق العسكري

ما تنفقه وزارة الدفاع أو الوزارات الأخرى على القوات المسلحة، بما في ذلك شراء الإمدادات والمعدات العسكرية، والإنشاءات، والتجنيد، والتدريب وبرامج المساعدات العسكرية.

المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة للاستثمار الاجتماعي

هي المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة لمجالات الصحة، والتعليم والخدمات الاجتماعية والتنمية الريفية والحضرية، والمياه ومرافق الصرف الصحي مجتمعة.

الكثافة السكانية

مجموع عدد السكان مقسوماً على مساحة الأرض.

خط الفقر

مستوى الدخل الذي لا يمكن دونه تحمل تكاليف الحد الأدنى للغذاء الكافي، والمتطلبات غير الغذائية الأساسية.

التعليم الابتدائي

التعليم في المرحلة الأولى (المستوى الأول حسب التصنيف القياسي الدولي للتعليم)، ووظيفته الأساسية هي توفير عناصر التعليم الأساسي، مثل المدارس الأولية والمدارس الابتدائية.

معدل إتمام الدراسة الابتدائية: نسبة الأطفال الذين يلتحقون بالسنة الأولى بالمستوى الابتدائي ولكنهم لا يستكملون بنجاح هذا المستوى من التعليم في الوقت المناسب.

الحصول على المياه المأمونة

النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون بدرجة معقولة على إمدادات المياه المأمونة، بما في ذلك المياه السطحية المعالجة أو غير المعالجة ولكنها غير ملوثة مثل مياه الينابيع وخزانات المياه الجوفية والآبار.

العلميون

هم الأشخاص الذين حصلوا على تدريب علمي أو تقني - ويكون ذلك عادة بالانتهاء من تعليم المرحلة الثالثة في أي مجال علمي - ويشغلون بأعمال مهنية في الأنشطة البحثية والإنمائية.

التعليم الثانوي

التعليم في المستوى الثاني (المستوى الثاني والمستوى الثالث حسب التصنيف القياسي الدولي للتعليم)، بعد مالا يقل عن أربع سنوات من التعليم السابق في المستوى الأول. والتعليم الثانوي يوفر التعليم العام أو المتخصص أو كليهما - مثل المدارس المتوسطة، والمدارس الثانوية، والمدارس العليا، ومعاهد المعلمين التي هي من هذا المستوى والمدارس ذات الطابع المهني أو الفني.

التعليم الثانوي الفني: التعليم الذي توفره مدارس المستوى الثاني بهدف إعداد التلاميذ مباشرة لمزاولة حرفة أو مهنة أخرى غير التدريس.

الفتيون

الأشخاص المشتغلون بالبحوث العلمية والأنشطة الإنمائية ممن تلقوا تدريباً مهنيًا أو فنيًا لما لا يقل عن ثلاث سنوات بعد المرحلة الأولى من المستوى الثاني للتعليم.

المستوى الثالث من التعليم

التعليم في المستوى الثالث (المستويات 5 و6 و7 حسب التصنيف الدولي للتعليم)، مثل الجامعات، ومعاهد المعلمين العليا والمدارس الفنية العليا - التي تتطلب حدًا أدنى للقبول والانتهاء بنجاح من المستوى الثاني للتعليم أو ما يثبت الحصول على مستوى مساوٍ له في المعرفة.

البطالة

يشمل المتعطلون جميع الأشخاص فوق سن معينة، ممن لا يعملون بالأجر أو لا يعملون لحسابهم الخاص، والمتوافرون للعمل بأجر أو لحسابهم الخاص، واتخذوا خطوات محددة بحثًا عن العمل بأجر أو لحسابهم الخاص.